الأنباء
الاربعاء 18 ابريل 2012

«موديز» تتوقع نظرة مستقبلية إيجابية للنظام المصرفي المحلي

توقعت الوكالة العالمية للتصنيفات الائتمانية (موديز) نظرة مستقبلية ايجابية للنظام المصرفي الكويتي، مما يعكس انتعاشا تدريجيا في ربحية البنوك الكويتية وبيئة تشغيلية داعمة تتسم بارتفاع في الإنفاق الحكومي.

وقالت «موديز» ان السيولة ستبقى قوية في النظام المصرفي الكويتي مرتكزة في ذلك على سهولة الحصول على الودائع من الشركات الحكومية، كما تتوقع أن تسجل الحكومة الكويتية فائضا ماليا هذا العام على خلفية ارتفاع سعر النفط وإيراداته وهو ما يقوي قدرة الحكومة على توفير حوافز مالية للقطاع الاقتصادي الخاص غير النفطي.

وبخصوص تقديراتها للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، قالت «موديز» انه سوف ينمو إلى نحو 5,5٪ في عام 2012، مقارنة بنسبة 5,3٪ في عام 2011.

وأضافت «موديز» أن تظل جودة أصول البنوك على مقربة من مستويات 2011 متوقعة بلوغ مستويات القروض المتعثرة نحو 6٪ في نهاية السنة.

وأشارت إلى أن قوة رأسمال القطاع المصرفي الكويتي ستوفر للبنوك قدرة على امتصاص خسائر كبيرة.

ولفتت الوكالة في تقريرها إلى أن صافي الربح لدى البنوك سيتحسن شيئا فشيئا، متوقعة أن العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول سيظل أقل بكثير من المستويات المطلوبة.

● منى الدغيمي

«بيتك للأبحاث»: 147,2 مليون دولار قيمة الصناديق الإسلامية في فرنسا

ذكر تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، ان فرنسا تبذل جهودا متسارعة وتنفذ العديد من الإصلاحات التنظيمية والقانونية لتسهيل تقديم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تتميز بالمعايير الأخلاقية، ضمن سباق يشمل أسواقا عالمية جديدة تتهيأ لتصبح ضمن اللاعبين الرئيسيين لصناعة التمويل الإسلامي وصناعة الخدمات المالية الإسلامية عموما.

وأوضح التقرير أن هناك فرصا هائلة لنمو صناعة الخدمات المالية الإسلامية في فرنسا في ظل سعيها لتصبح مركزا لهذه الصناعة في أوروبا، مشيرا الى أن نحو 1,5 مليون عميل على استعداد للتحول إلى هذه المعاملات بما يمثل نحو 18,2 مليار دولار إضافة الى الدعم القوي الذي تقدمه السلطات هناك لتطوير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة، فضلا عن أعداد المسلمين هناك والوعي المتزايد بتلك المنتجات، في المقابل يؤكد التقرير على أنه ينبغي التغلب على بعض المعوقات وفي مقدمتها التشريعات الحاضنة لنمو الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية». وفي التفاصيل، قال التقرير ان الصناعة المالية الإسلامية نمت على مدار العقد الماضي بنسبة بلغت أكثر من 10٪ سنويا لتصل في عام 2011 الى ما يقرب من 1,3 تريليون دولار.

وقد جاء هذا النمو مدفوعا بشكل رئيسي من الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات التي تتميز بالمعايير الأخلاقية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إضافة الى التركيبة السكانية المشجعة، والدعم الذي حظيت به الصناعة من الجهات التنظيمية نظرا للطلب المحلي في البلدان المسلمة، غير أن مناطق جديدة مثل الشرق الأقصى وأوروبا، كثير منها حاليا في خضم تنفيذ إصلاحات المناسبة سواء تلك التنظيمية أو القانونية، والتي من شأنها تسهيل تقديم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية.

18,2 مليار دولار مستعدة للتحول إلى المنتجات المالية الإسلامية في فرنسا

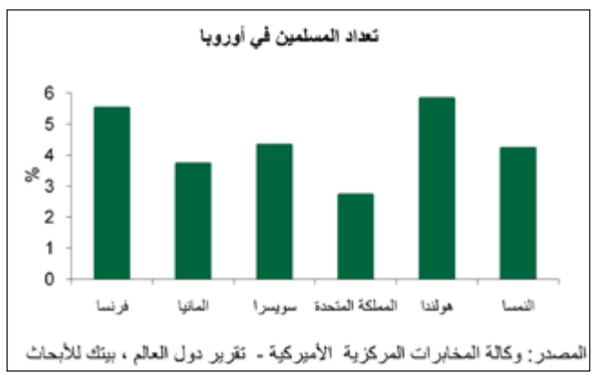

وأشار التقرير الى ان التطوير في التمويل الإسلامي الذي تشهده فرنسا اليوم يرجع الى الدعم القوي الذي قدمته السلطات الفرنسية. وهذا يشمل بناء بيئة مناسبة من أجل تطوير التمويل الإسلامي في البلاد.

وشارك اللاعبون الرئيسيون في فرنسا مثل بنك بي ان بي باريبا وسوسيتيه جنرال واتحاد المصارف العربية والفرنسية وآخرون في انشطة ومشاريع المعاملات المالية الإسلامية على مدى السنوات العشر الماضية، ومع ذلك، كانت هذه الصفقات صغيرة نسبيا وشملت الخدمات المصرفية الاستثمارية للشركات، وتمويل التجارة وصفقات التمويل العقاري، مشيرا الى ان فرنسا لديها استقرار وتنوع في سوق العقارات، حيث بلغ مجموع المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية منذ عام 2005 وحتى الآن ما مجموعه 3 مليارات دولار.

وفي عام 2011، قام البنك الشعبي، وهو احد البنوك المغربية البارزة، من خلال فروعه الـ 17 المنتشرة في مختلف أنحاء فرنسا، باطلاق حسابات ايداع إسلامية لعملائه. ويخطط البنك لفتح حسابات ايداع متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبذلك تعالج الحاجة الكامنة للشركات الصغيرة التي تسعى للمنتجات المصرفية الإسلامية. كما يهدف البنك الشعبي أيضا الى تقديم منتجات تمويل للشركات والرهن العقاري، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك قبل نهاية عام 2012.

من ناحية أخرى، وبعد تأجيلها خطتها لتدشين عملياتها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في فرنسا بسبب الأزمة المالية، فإن مجموعة البركة المصرفية والتي تتخذ من البحرين مقرا لها، تخطط لاطلاق هذه العمليات خلال النصف الأول من عام 2012 لتلبية متطلبات الخدمات المصرفية للأفراد للجالية المسلمة في فرنسا، وتخطط المجموعة أيضا لاطلاق خمسة فروع بحيث يتم هيكلتها كشركات تابعة وذلك بالدخول في مشاريع مشتركة مع مجموعة مختارة من المستثمرين الفرنسيين.

وأظهرت دراسة أجريت مؤخرا من قبل المعهد الفرنسي للرأي العام (وبرعاية من منظمة أديم، وهي منظمة غير ربحية تسعى لتوفير التمويل البديل والمتناسب مع القيم الأخلاقية وإحدى شركات الاستشارات وهي شركة الخدمات الاستشارية والتدقيق للتمويل الإسلامي الفرنسية) ان ما يقارب من 1,5 مليون عميل لديهم الاستعداد للتوجه الى الخدمات المصرفية للأفراد المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يمثل 14 مليار يورو (18,2 مليار دولار)، حيث انها تتوزع مناصفة بين خدمات التوفير والادخار والتي تمثل 7 مليارات يورو (9,2 مليارات دولار)، فيما تمثل المنتجات التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مبلغا وقدره 7 مليارات يورو.

وقد قامت هيئة الأسواق المالية الفرنسية باصدار قرار في شهر يوليو 2007 يقضي بإمكانية انشاء الصناديق الإسلامية في اطار أحكام القانون الفرنسي. وكما في نهاية العام 2011، فاننا نلاحظ ان قيمة الصناديق المالية الإسلامية في فرنسا تبلغ 147,2 مليون دولار، أو 3٪ من قيمة الصناديق المالية الإسلامية في أوروبا.

ونظرا لأزمة الائتمان ونقص السيولة لتمويل الاقتصاد، فإن هناك فرصة للحكومة الفرنسية لاصدار صكوك للسياسة النقدية وأغراض الادارة المالية ودعم النمو الاقتصادي، يمكن للحكومة أيضا اصدار صكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية، مثل مشاريع الطرق السريعة والطاقة والتنمية المستدامة.

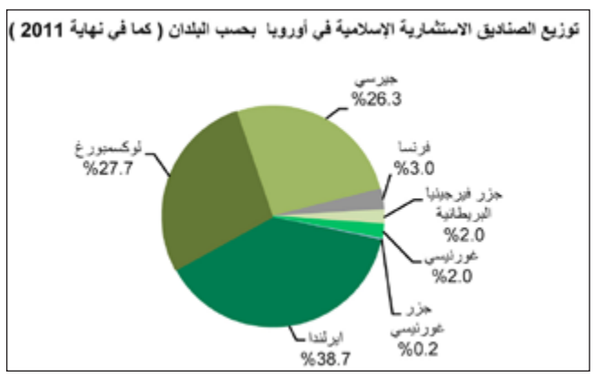

في نوفمبر 2011، أطلقت هيئة باريس يورو بليس الفرنسية دليل الصكوك لمساعدة تلك الأطراف المهتمة في المعرفة لطريقة اصدار الصكوك أو ادراجها في فرنسا سواء باستخدام القانون الدولي أو القانون الفرنسي.

واشار التقرير الى ما ذكرته الشركة الفرنسية للاستشارات الاستثمارية بأنها على وشك البدء في تسويق صندوق للتكافل العائلي في فرنسا، ومن المتوقع الانطلاقة الفعلية للمنتج في شهر ابريل 2012، وذلك بعد موافقة الجهات الرقابية، الأمر الذي قد يدفع التمويل الإسلامي الى واجهة النقاش العام لأول مرة في فرنسا. التوقعات على المدى الطويل لهذه الصناعة لاتزال ايجابية، نظرا الى أن التكافل هو بديل قابل للتطبيق بدلا عن التأمين التقليدي.

تسعى الحكومة الفرنسية لبذل جميع الجهود لتعزيز وتطوير التمويل الإسلامي، وجعل البلاد مركزا للتمويل الإسلامي في أوروبا، تماشيا مع هذا الطموح، فان هناك عددا من المؤسسات التي تقدم برامج تعليمية في التمويل الإسلامي في فرنسا، ومن تلك المؤسسات كلية ريمس للادارة، جامعة باريس دوفين، جامعة غرونوبل، والمعهد الفرنسي للتمويل الإسلامي، وكانت كلية ريمس للادارة هي التي بدأت المشوار في هذا المجال، وذلك بتقديمها لأول شهادة في التمويل الإسلامي في فرنسا، بعنوان «شهادة الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية».

رأي اقتصادي

melhemmahmoud@hotmail.com
د.محمود ملحم

أسباب اندثار الطبقات الوسطى في العالم

ان الطبقة الوسطى هي التي يرجى منها إحداث الحراك الاجتماعي والتطور الاقتصادي في العالم وذلك بفعل الطموح الذي لديها لتغيير وضعها، ففي القدم كانت الطبقات الوسطى صمام أمان بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية والهدف منها تشكيل وضع متواز على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فقد كان الرؤساء والأمراء يعولون عليها للقضاء على الاضطرابات الداخلية وهي السلاح الوحيد التي من الممكن أن يعول عليه لتنشيط الحركات الاقتصادية فان التغير المتواصل الذي أصاب تركيبة الطبقة الوسطى خلال العقود الأخيرة ساهم بشكل كبير في حدوث أزمات كبيرة وما الأزمة الاقتصادية العالمية سوي مثال بسيط على ذلك، ففي مقال نشر للأستاذ د.سامر سليمان في جريدة الشروق الجديد في 2010/2/10، عن خرافة نهاية الطبقة الوسطى خلص الى أن القول بنهاية الطبقة الوسطى ما هو الا خرافة ساذجة تخفي في طياتها هروب شرائح تلك الطبقة من معترك الحياة السياسية والاقتصادية وتبنيها لمفهوم دولة الحد الأدنى التي لا تتدخل الا في أضيق الحدود.

والسؤال الذي يطرح: أين هي الطبقة الوسطى؟ فالطبقة التي تنافس الكبار من حيتان السوق والمال والطبقة التي تأخذ بيد الفقراء كي لا يختل دعائم المجتمع فضلا عن أن هذه الطبقة بمعظمها تجار واقتصاديون يعرفون أن المال وسيلة وليس نتيجة فمن المؤكد أن الطبقة الوسطى في العالم هي التي كانت يناط بها حركة التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وهي العجلة التي تحرك عربة التطور.

من هنا لابد من الإجابة عن جملة من الأسئلة: هل الغاية من القضاء على الطبقات الوسطى كان بغرض الهيمنة؟ نعم هيمنة الامبراطوريات الوهمية عبر سياسات وهمية اقتنعنا بها ومشينا فيها فقضينا على أنفسنا، فعلى أكتاف هذه الطبقة قامت في السابق الدول وتطورت بسرعة الضوء، فقد كان منهم الرؤساء والوزراء والنواب، كانوا يشعرون ويحسون بالاقتصاد، يعرفون مخارجه ومداخله، أما اليوم فأين نحن من الطبقات المخملية في العالم وكيف تستطيع أن تفهم بأن الملياردير فلان ترأس دولة؟ فهل سوف يتحول الى جمعية خيرية أو مليونير وزير كيف سيكون وضع وزارته؟ أكيد شركة توصية بسيطة سقطت قوام الطبقة المتوسطة من المتعلمين والمثقفين من حاملي الشهادات الجامعية، حيث كان ذلك هو الباب الوحيد لترقي الإنسان من طبقة لأخرى، فنجد أنه بدءا من سبعينيات القرن الماضي أصبح الصعود الاجتماعي يحدث بلا أدنى مجهود فتحققت الثروات السريعة المشبوهة على حساب المجتمعات المتواضعة وأصبح ينظر الى الطبقة الوسطى على أنها فقيرة والفقيرة طبقة مسحوقة ومهمشة لا يستعان بها الا في ظل خزان بشري يغرف منه في الانتخابات أو تجييش الشارع.

لابد من أن تعود تلك الطبقات الى دورها المعتاد.لابد أن تعود الطبقات الوسطى لكي ترتاح المجتمعات، لكي يرتاح من سقطوا بسبب الأزمات فأصبحوا بلا سند ولا معيل.قرروا الهروب على أمل أن ينتهي العمر بسرعة البرق، نسوا أنهم الأساس في الاقتصاد والاجتماع، لابد من مساعدة الطموحين في الطبقات الفقيرة من المثقفين والمتعلمين ومن الطاقات التي لا حول ولا قوة لها الا بالله على تكوين نواة لطبقات تسمع للفقراء وتنقل للأغنياء. لان الزمن الذي وصلنا اليه أصبح فيه فاصل وشرخ واسع وكل من يفكر في الصعود من الأدنى أمامه طريقان إما الجنون أو الانتحار، فلا تكون الأزمة الاقتصادية العالمية عبرة لان الأغنياء لم يستطيعوا السيطرة على آثارها، فاذا كانت هنالك أزمات أخرى لم لا نستعمل خزانا بشريا مهمشا؟! كل ما سوف نفعله هو اعطاء الفرص وعدم الوقوف لمجرد الوقوف.

«بيتك» يقدم هدية تميز للأوائل من خريجي جامعة الكويت

قال مدير ادارة التسويق والعلاقات العامة م.فهد خالد المخيزيم ان بيت التمويل الكويتي (بيتك) يقدم «هدية تميز» عبارة عن بطاقة مسبقة الدفع برصيد 100 دينار، للطلبة الأوائل من خريجي جامعة الكويت الدفعة 41 للعام الجامعي 2010ـ2011، بعد أن تشرفوا بتكريمهم مؤخرا من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وذلك تأكيدا لجهود «بيتك» في دعم وتقدير المتفوقين، وتشجيع وحفز جهود الدارسين والباحثين واعلاء قيمة العلم ودوره المهم والاساسى في النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية بجميع أشكالها.

وأضاف المخيزيم أن هذه المبادرة تعبر عن حرص «بيتك» على دعم العملية التعليمية من خلال تشجيع المتفوقين ورعاية النابغين، وحثهم على بذل ما يستطيعون من جهد في سبيل تحقيق النجاح، الذي يضيف الى قدرات الكويت وطاقاتها البشرية الطموحة والعاملة لخدمة الوطن في مختلف المجالات، والتي تحرص على مواكبة مسيرة التطور العلمي والاستفادة منها، لتعزيز قدرات المجتمع والنهوض بتحقيق أهدافه في الوصول الى مصاف البلدان الأكثر تقدما في مجالات الحياة المختلفة، خاصة الناشط الاقتصادي الذي أصبح يمثل عصب المجتمعات الحديثة وأهم أسس تطورها.

وذكر أن هذه المبادرة حلقة في سلسلة من الاهتمام المتواصل بالتعليم الذي يمثل استراتيجية في الدور الاجتماعي لـ «بيتك» والذي يستهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال عدة مرتكزات أساسية يتصدرها التعليم والأنشطة الأخرى المتعلقة به، مشيرا الى أن «بيتك» أحد المساهمين البارزين في دعم العملية التعليمية من خلال الدور الذي يلعبه في مساندة جهود الحكومة بتحقيق جانب من احتياجات المدارس ومؤسسات التعليم المختلفة طوال العام.

وأشار المخيزيم الى تكريم «بيتك» السنوي للمتفوقين الكويتيين الأوائل من خريجي الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي علاوة على دعمه السنوي لصندوق طالب العلم، بالاضافة الى التعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية لما من شأنه الارتقاء بالعملية التعليمية والأنشطة المصاحبة لها.

فهد المخيزيم

الغانم: 17 مليون دينار حجم محافظ «أسمنت بورتلاند» الاستثمارية

أكد المدير العام وعضو مجلس ادارة شركة اسمنت بورتلاند الكويت خليفة حمود الغانم أن لدى الشركة محافظ استثمارية يبلغ حجمها حوالي 17 مليون دينار أغلبها في الكويت وبعضها كائن في دول الخليج.

وأضاف الغانم في تصريحات للصحافيين عقب اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت امس بنسبة حضور بلغت 70٪ ان هناك تقدما على مستوى مشاريع خطة التنمية خلال الربع الأول من العام الحالي مستدلا على ذلك بزيادة المبيعات.

ولفت الى أن الشركة قامت بتطوير خطوط الانتاج في مصنعها كما عملت على زيادة سرعة التوزيع بهدف رفع مستوى المبيعات، مشيرا الى أن زيادة المبيعات التي طرأت على قطاع الخلط الجاهز، كانت بفضل المشاريع القائمة حاليا.

من جانبه ذكر رئيس مجلس ادارة شركة اسمنت بورتلاند الكويت خالد الصقر في كلمته بتقرير مجلس ادارة الشركة، عن السنة المالية المنتهية في 2011، والتي ألقاها نيابة عنه، نائب رئيس مجلس الادارة، علي العمر، ان مبيعات الشركة من الاسمنت زادت بما يعادل 11٪ عن العام 2010، كما زادت كمية المبيعات في قطاع الخرسانة الجاهزة بما يعادل 41٪ عن العام الماضي.

وأضاف أن الشركة حققت أرباحا بلغت 7,9 ملايين دينار، مشيرا الى خفض أرباح الاسمنت والحديد بمقدار 15,7٪ عن العام السابق، وذلك بسبب استمرار احتفاظ أسعار النفط بمستوياتها العالمية طيلة عام 2011، ومساهمتها في بقاء كلف الانتاج والشحن البحري مرتفعة، فضلا عن المنافسة الشديدة في السوق المحلية.

وعن قطاع الخلط الجاهز، أفاد بأن ربحه ارتفع بمقدار 35,3٪ عن العام 2010، بتحقيق ربح قدره 1,09 مليون دينار، وذلك نتيجة لنجاح الشركة في الانتشار أكثر في سوق الخرسانة الجاهزة، معربا عن أمله أن تزيد هذه المبيعات في العام الحالي، وخاصة مع بدء تنفيذ بعض مشاريع الحكومة.

وعن النشاط الاستثماري، أوضح أن الشركة سجلت خسارة غير محققة بلغت 2,9 مليون دينار، وذلك بسبب هبوط أسواق المال المحلية والعالمية، اضافة الى بيع جزء من الاستثمارات العادلة، فضلا عن ايرادات توزيعات أرباح وخسائر تحويل عملة.

أما فيما يخص التوسعات التي تم تحقيقها خلال 2011، فأشار الى أن الشركة قامت بشراء باخرة جديدة، ليصبح عدد البواخر التي تمتلكها باخرتين، كما تم اضافة خط تفريغ جديد للاسمنت ذي طاقة عالية، اضافة الى زيادة طاقة النقل البري للاسمنت، وذلك عن طريق شراء عدد من السيارات، وذلك بهدف مواكبة الشركة لاحتياجات السوق، والاستعداد لأي طلب جديد يطرأ عليها.

وأقرت عمومية الشركة توزيع أرباح نقدية بنسبة 65٪ من رأس المال بواقع 65 فلسا للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر.

● عاطف رمضان

جانب من عمومية «اسمنت بورتلاند»

«الامتياز» تحصل على تمويل بـ 25 مليون دينار من بنك محلي

أفادت شركة الامتياز للاستثمار بأنه قد تم الاتفاق مع احد البنوك المحلية للحصول على تمويل بمبلغ 25 مليون دينار لمدة 7 سنوات وذلك وفقا لشروط وأحكام الشريعة الإسلامية، مشيرة في بيان نشر على موقع البورصة أن ذلك يأتي في إطار قيام الشركة بتعزيز مصادر التمويل لتدعيم أنشطتها الاستثمارية.

«لؤلؤة الكويت» تتكبد خسائر بـ 4,9 ملايين دينار

أفادت شركة لؤلؤة الكويت العقارية بأنها تكبدت خسارة بنحو 4,9 ملايين دينار في 2011 أي ما يعادل 48,7 فلسا خسارة للسهم الواحد مقابل تحقيقها لأرباح تقارب 57,4 ألف دينار في 2010. وسجل إجمالي حقوق المساهمين للشركة خلال 2011 تراجعا ملحوظا حيث بلغ 3,5 ملايين دينار.

«الاستثمارات الصناعية» تبيع حصتها في «الكويتية القطرية للتأمين»

قالت شركة الاستثمارات الصناعية انها أتمت بيع مساهمتها في الشركة الكويتية القطرية للتأمين حيث ان اجمالي النسبة المباعة 42,04٪ وإجمالي قيمة الصفقة 3,15 مليون دينار.

الكويت تُغلق أجزاء من مصفاة ميناء الأحمدي منتصف مايو

دبي - رويترز: قالت مصادر بصناعة تكرير النفط ان الكويت ستغلق جزئيا مصفاة ميناء الاحمدي في منتصف مايو المقبل لاجراء اعمال صيانة مقررة قد تستغرق ما يصل الى 30 يوما.

وتشمل الصيانة اغلاق وحدة تقطير الخام ووحدة لفصل الكبريت وبعض الوحدات الاخرى.